

التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر.
**Economic Diversification in Some Oil-Exporting Countries, with
 reference to the case of Algeria.**

د. سدي علي

جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

seddiali@univ-tiaret.dz

ط.د. هوارى أحلام

جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر

ahlam.houari@univ-mosta.dz

تاريخ القبول: 2019/07/07

تاريخ الاستلام: 2018/12/12

الملخص: حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض التجارب الناجحة في تنوع الصادرات، حيث قمنا أولاً بتحديد مفهوم التنوع الاقتصادي، والأسباب الكامنة وراء هذه العملية. بعد ذلك، قمنا بمحاولة تحليل التجارب هذه الدول والعوامل التي ساهمت في تنوع صادراتها. توصلنا في الأخير إلى أن جميع تلك البلدان قد استخدمت عائداتها النفطية لتحفيز وتطوير قطاعات أخرى، تحسين أداء الصادرات، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، وهو ما يمكن أن تنتهجه الجزائر. **الكلمات المفتاحية:** التنوع الاقتصادي، النفط، الاقتصاد الجزائري، الربيع، الدول المصدرة للبترول.

Abstract : Through this study, we try to shed the light on some successful experiences in exports diversification. First, we need to define the concept of economic diversification, and the reasons behind this process. Then, the objective was to analyze these experiences and the factors that participated to their exports diversification. Finally, we have concluded that all those countries have used their oil revenues to stimulate and develop other sectors, improve export performance, improve infrastructure, and encourage innovation and scientific research, which could be implemented by Algeria.

Key Words: Economic Diversification, Oil, Algerian economy, Petroleum exporting countries.

JEL Classification : F14, O22, O38, O57

* مرسل المقال: هوارى أحلام (ahlam.houari@univ-mosta.dz)

المقدمة:

اكتسب تنويع الصادرات أهمية متجددة في الأدبيات الاقتصادية، خاصة وأن أهم المشكلات التي تعيق نمو وتطور الاقتصاديات النامية هي تركيبها الريعية، خصوصا الدول التي تعتمد أساسا على النفط في بناء اقتصادها ومصادر دخلها بنسب تتجاوز 90%، وهو ما يجعل هذه البلدان عرضة لأزمات اقتصادية دورية، بسبب انخيار أو تذبذب أسعار النفط التي يشهدها العالم من حين لآخر، وتتأثر بها هذه الدول أكثر من غيرها، مما يسبب تراجعا حادا في إيراداتها، وبالتالي تأثر مسار التنمية أو حتى غيابها. وبالتالي يعتبر التنويع الاقتصادي أولوية قصوى لإستراتيجية التصدير بهدف التحول نحو تنويع المنتجات وزيادة القيمة المضافة المصدرة، إلى جانب توسيع أسواق التصدير وبناء علاقات تجارية أكثر توازنا.

توفر سياسة التنويع الاقتصادي حماية اقتصادية من الصدمات الخارجية التي تصيب اقتصاديات أغلب البلدان التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد. وعليه يجب تنويع الاقتصاد لمواجهة الازمات والصدمات الخارجية التي تؤثر سلبا على الموازنات والاحتياطات النقدية لهذه الدول. وقد نجحت الدول الصاعدة في تنويع اقتصادها وقطاعات صادراتها بفضل طرق متعددة، حيث تحولت صادراتها من 80% مواد أولية إلى 80% منتجات مصنعة، ومن هذه الدول: كوريا، الهند، البرازيل، ماليزيا، فيتنام، إندونيسيا، الشيلي، النرويج، دبي، ماليزيا والمكسيك. كما تعتبر الصين أكبر قطب صناعي في العالم.

رغم اختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة، فهناك بعض قصص النجاح في تنويع الاقتصاد، والتي تعكس العديد من الخصائص التي تشترك فيها هذه الدول جميعا. لذلك سنتطرق في هذا العمل لتجارب بعض الدول النفطية لتنويع صادراتها، قصد استخلاص الدروس ومحاولة تطبيقها في حالة الجزائر. وهو ما يبرز معالم الاشكالية المراد معالجتها والتي تتمحور حول السؤال الموالي:

* ما هي السياسات التي تبنتها الدول النفطية لتنويع اقتصادها؟ وكيف يمكن تطبيقها على الجزائر؟

وهو ما يقودنا لطرح بعض الاسئلة الفرعية كالاتي:

- ✓ ما هو التنويع الاقتصادي وما هي مبررات اللجوء اليه؟
- ✓ ما هي وضعية مؤشر التنويع الاقتصادي لهذه الدول وكيف كانت تجاربها لتنويع اقتصادها؟
- ✓ ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري وإستراتيجية التنويع المقترحة؟

منهجية وحدود الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة نستخدم المنهج الوصفي لوصف تجارب الدول لتنويع صادراتها والتحليلي لتحليل التجارب وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري بغية الوصول الى استراتيجية فعالة للتنويع.

1. مفهوم التنوع الاقتصادي ومبرراته:

1.1. نشأة التنوع الاقتصادي:

تعود نشأة التنوع إلى سنوات 1930، حيث أجريت الأعمال الأولى من طرف Mac Laughlin في فترة الأزمة، حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الحلقات الاقتصادية في البلدان الأمريكية. حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة بين الحربين العالميتين. وكان هذا العمل في أصل استراتيجيات التحول الهيكلي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية وبلدانها للهروب من الإدراج الريعي على أساس المواد الخام التي انخفضت أسعارها وتسببت في أزمة حادة في معظم هذه البلدان. وعرفت أعماله تطور سريع في سنوات 1940 و 1950، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى سنوات 1970. تم تناول مفهوم التنوع في بادئ الأمر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، واعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في إستراتيجية التنمية، خصوصا استراتيجيات احلال الواردات، التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات 1960 و 1970. نجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبذولة من أجل التنوع. كما كانت أعمال Rosenstein- Rodan سنة 1943 و Leontief سنة 1963 حول استخدام مصفوفات الاندماج وتكثيف التكامل بين القطاعات نقطة انطلاق للتفكير النظري في تنوع الاقتصاديات النامية. (Ben Hammouda, Karingi, Njuguna, & Sadni-Jallab, 2006, p. 17)

2.1 حجج التنوع الاقتصادي أو ضرورات اللجوء اليه : لماذا يجب التنوع؟

من بين الأسباب التي تدفع الدول إلى تنوع اقتصادياتها، ويمكن اعتبارها أهداف للتنوع الاقتصادي:

أ. تخفيض أو تقليل المخاطر:

أظهرت دراسة Mac Laughlin، سابقة الذكر، بأن البلدان ذات التركيز العالي أكثر تضررا من الأزمة، ومن بين المخاطر المحتملة أيضا، تلك الناجمة عن تذبذب الأسعار أو الأسواق مثل: اختلال قوى العرض والطلب، المنافسة، التطور التكنولوجي للمنتجات المنافسة. كما أظهر عمل Massel 1970 عن التنوع، والذي أجري على 55 دولة أنه له دورا أساسيا في التحكم في حالة عدم اليقين في الاقتصاد، خاصة التقلبات الاقتصادية لأسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية. وقام Stanley et Bunag (2001) بنفس الأبحاث على أمريكا الوسطى. (Berthélemy, 2005, p. 593)

كما تبين من دراسة أجراها Smith و Todaro في 2006 على الدول الأقل تقدما، والتي تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية، التي تمثل أهم صادراتها، و تحتل حصة الأسد من ناتجها المحلي الإجمالي، أنها تتسم بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر للصادرات مثل: المحروقات وبعض المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة. (J.F Mejia, 2011, p. 31)

في نفس الإطار، تطرق Raul Prebisch و Hans Singer سنة 1950 لمفهوم حدود التبادل التي تنخفض بصفة متواصلة للدول المصدرة للمواد الأولية وترتفع للدول المصدرة للمنتجات الصناعية .

وحسب أنصار التنوع (Van der Ploeg et Venables (2009 يمكنه أن يكون وسيلة لمواجهة صدمات الاقتصاد الكلي، الناجمة عن التقلبات في أسعار صادرات البلدان المعتمدة على مجموعة محدودة من الصادرات. (Gelb, 2010, p. 6)

ب. علاقة التنوع بالنمو الاقتصادي

حسب (Killian and Hady (1988 فإن التنوع من المتوقع أن يزيد في استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو (E.Wagner, 2002, p. 3). كما أنه حسب نموذج (Romer (1990 الذي أدخل الأثر الإيجابي لتنوع المدخلات على النمو، فإنه يمكن اعتبار التنوع عاملاً مهماً في تحسين كفاءة العوامل الانتاجية، وبالتالي يفيد النمو. كما أظهرت الدراسات التجريبية للعديد من الاقتصاديين على عينات مختلفة من الدول: أن النمو أو انتاجية العوامل ترتبط إيجاباً وليس سلباً مع تنوع الاقتصاد (Michaely (1977 وMoschos(1989. كما توصل (Feder (1983 أيضاً إلى أن تنوع الصادرات يؤثر إيجاباً على النمو، عن طريق التأثيرات الخارجية الإيجابية على القطاعات غير التجارية، التي ترتبط بأنماط إدارية أكثر كفاءة وتقنيات إنتاج أحسن، وبالتالي فإن الدول متنوعة التصدير ستستفيد من التأثيرات الخارجية والحوافز لتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى نمو أعلى. (J.F Mejia, 2011, p. 33)

بينت دراسة (Ali et al(1991 أن التنوع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي استراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد أو المنتجات ذات الاتجاه الإيجابي للأسعار، وهو ما يؤدي حتماً للنمو. (Ali, Alwang, & B.Siegel, 1991, p. 6)

إن تنوع الصادرات لا يقتضي بالضرورة تصدير السلع المصنعة، كما ذكر (Agosin (2006 حيث يمكن تنوع الصادرات بتطوير السلع الأولية التي تتطور لصناعات قائمة على الموارد الطبيعية. (J.F Mejia, 2011, p. 32). حيث يمكن لبعض البلدان أن تستفيد من ميزة نسبية قوية في عدة قطاعات تتصل بالموارد الطبيعية، مثل المعادن الثانوية، والغابات، والمحاصيل الشجرية، والتي قد لا تكون بالضرورة "مرتبطة" ولكنها توفر فرصاً جيدة. ويشير (Sinnott, Nash et de la Torre (2010 إلى أن التغييرات التقنية في قطاع الصناعات التحويلية ليست بالضرورة أكثر أهمية من القطاعات الأولية. ومن شأن إنتاج بعض السلع الأساسية أن يكون مفيداً بنفس القدر بسبب الروابط مع المنتجات الأخرى.

في الجهة المقابلة، نجد دراسة (Leiderman et Maloney (2007 التي بينت وجود علاقة سلبية بين تركيز الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهذا ما يبين أن الإنتاج الصناعي يؤدي إلى عملية ديناميكية لتحسين الإنتاجية والدخل. كما أن التنوع يوفر للمنتجين معلومات أكثر، لاسيما في الأسواق الخارجية، ويحسن قدرتهم على تنمية إمكانياتهم الخاصة. (Dorguél & Tekce, 2011, p. 4)

3.1 مفهوم التنوع الاقتصادي:

يتضمن التنوع على المستوى الكلي للاقتصاد تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن أن يتم بتنوع أسواق الصادرات أو بتنوع مصادر نشاطات الاقتصاد المحلي. (Le Yin, Zhang, 2000, p. 6)

كما يقصد بالتنوع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام "تنوع الصادرات"، ويعني السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، ويتم بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير منتجات داخل نفس القطاع كالتعدين، الطاقة أو الزراعة. (Hvidt, 2013, pp. 4-5)

ومن هنا فإن التنوع ينطبق خاصة على الدول التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج.

يكون الاقتصاد متنوعاً إذا كان الهيكل الانتاجي مقسماً على عدد كبير من الأنشطة المختلفة في طبيعتها أو السلع والخدمات المنتجة. (Berthélemy, 2005, p. 598). ويقصد به أيضاً تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات. (عاطف لافي مرزوك، 2014).

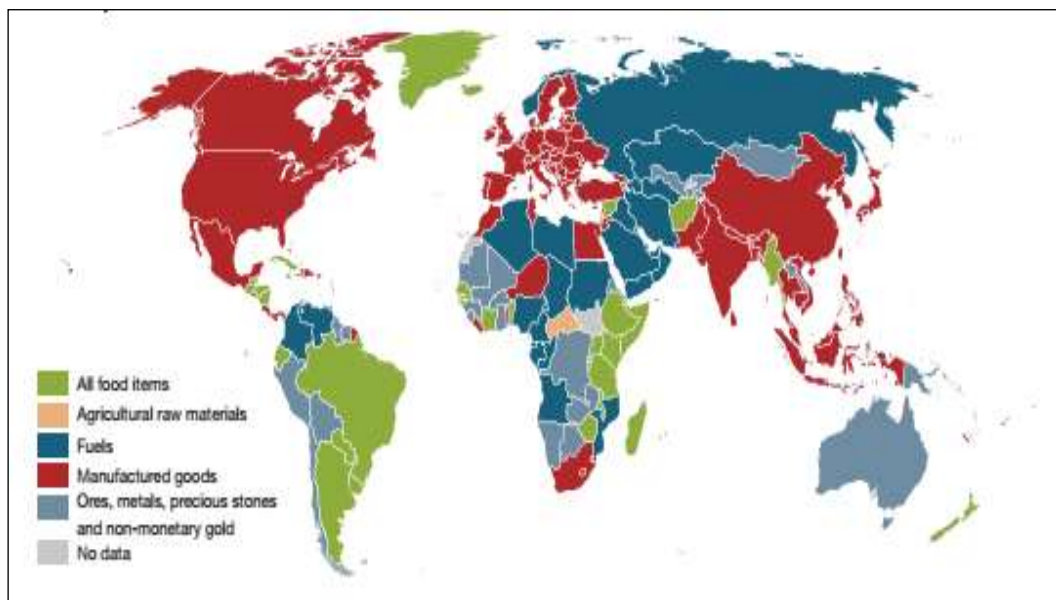
أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد في الغالب على قطاع النفط، فالتنوع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخل قطاع المحروقات، وتطور اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دوراً ريادياً.

أما على المستوى القطاعي فيعريف التنوع الاقتصادي بـ: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً" (Kapunda, 2003, p. 51).

2. تجارب الدول النفطية لتنوع اقتصادياتها

تختلف مستويات التنوع الاقتصادي اختلافاً كبيراً بين بلدان العالم العربي. فالدول ذات الاقتصاديات المتنوعة كالمغرب، تونس، لبنان، والأردن طورت على المدى الطويل صناعات منتجة لاستدامة عملية التنمية. في المقابل، فإن اقتصاديات العديد من منتجي النفط والغاز (دول مجلس التعاون الخليجي وكذا ليبيا والعراق وكذا الجزائر) لا تزال أقل تنوعاً وأكثر اعتماداً على قطاع النفط والغاز الأكثر إنتاجية باعتباره قطاع لتوليد الناتج الاقتصادي، والتصدير وإيرادات الحكومة.

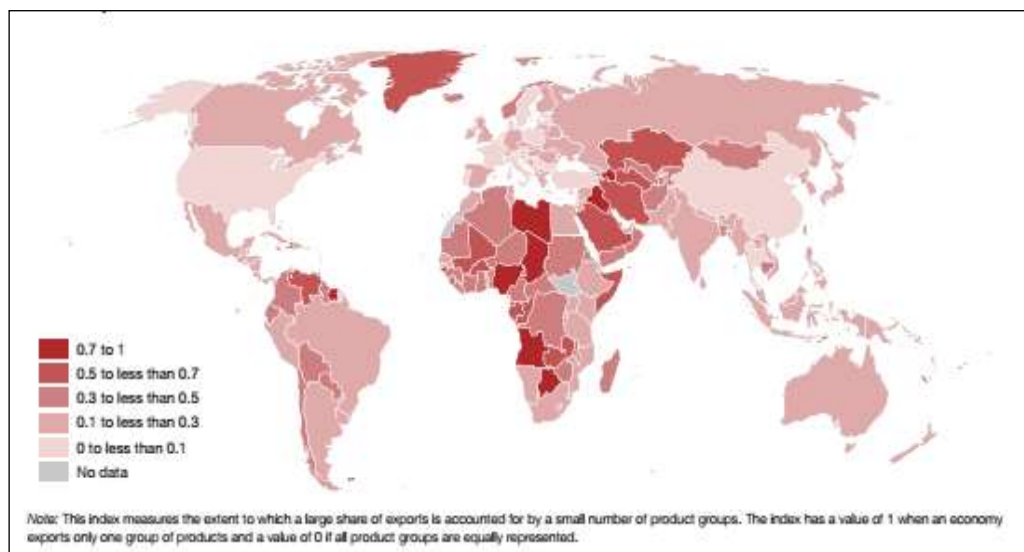
الشكل 01: "المنتجات المصدرة لسنة 2017"



المصدر: the UNCTAD Handbook of Statistics 2018, United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, 2018, page 24.

نلاحظ اعتماد كل من أمريكا الشمالية والصين واليابان والدول الأوروبية على تصدير السلع المصنعة، بينما تعتمد الجزائر، ليبيا، السعودية، قطر، العراق وروسيا على تصدير المحروقات. كما تبين الخريطة مؤشر تركز صادرات العالم، حيث أن اللون الأحمر القاتم يعني تركيز بين 0.7 و 1 أي تركيز كبير للمنتجات المصدرة وكلما كان اللون أفتح قل التركيز، حيث نلاحظ أن دولا إفريقية كمالي، نيجيريا، بوتسوانا، تشاد، تعاني من تركز صادراتها. وكذا الأمر بالنسبة لدول الشرق الأوسط كالعراق، السعودية وإيران. بالنسبة للجزائر فإن قيمة مؤشر التركز كانت بين 0.3 و 0.5. أما الولايات المتحدة فتراوح بين 0.1 و 0.3 والدول الأوروبية بين 0 و 0.1، فهي تتميز بتركيز ضعيف لصادراتها وهو ما يعكس تنوع منتجاتها المصدرة.

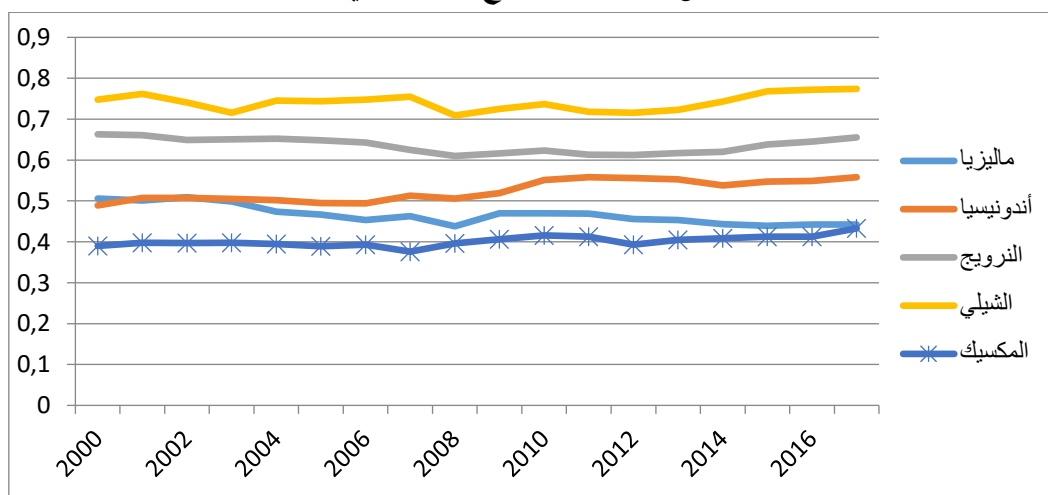
الشكل 02: "مؤشر تركيز المنتجات المصدرة لسنة 2017"



المصدر: The UNCTAD Handbook of Statistics 2018, United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, 2018, page 28

يظهر الشكل أن الدول الأوروبية تنوع صادراتها بشكل كبير، تليها أغلب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، بينما تتأخر دول الشرق الأوسط ودول إفريقيا في تنوع الصادرات، وذلك يرجع إلى المشاكل التي تواجهها وتعيق نموها: زيادة في أسعار الفائدة العالمية، الطقس، البنية التحتية والطاقة وعدم كفاية الإمدادات. وتدهور معدلات التبادل التجاري، الذي ينشأ بشكل خاص بسبب افتقارها للتنوع.

الشكل 03 : "مؤشر تنوع الصادرات في عينة الدول"

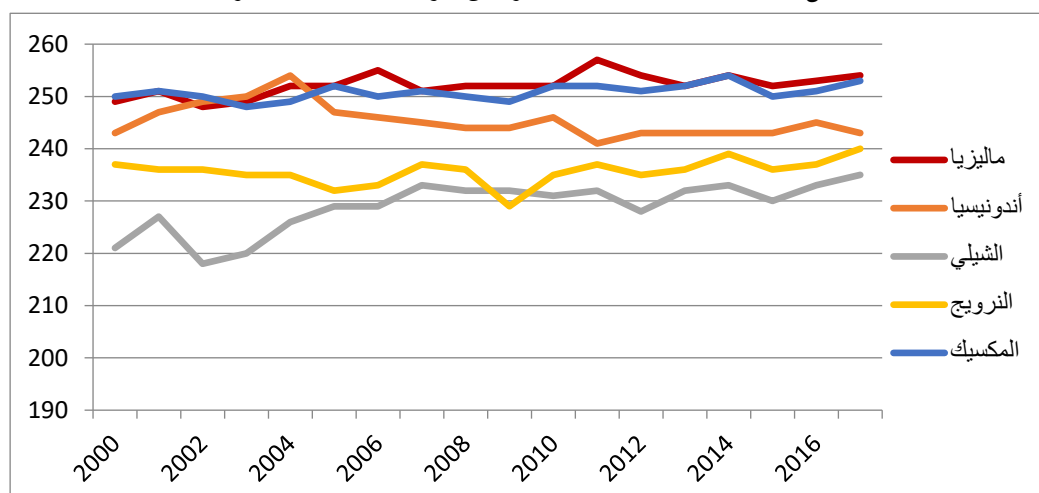


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات <http://unctadstat.unctad.org>

فيما يتعلق بتنوع مصادر الدخل اهتمت الدول النامية ببذل المزيد من الجهود لتنوع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل. وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنوع اقتصادها نسرد بعض التجارب. والتي نذكر منها: ماليزيا، إندونيسيا، الشيلي، النرويج، والمكسيك. إذ يبين الشكل السابق مؤشر التنوع لهذه الدول، حيث كلما اقترب المؤشر من 1 قل تنوع الصادرات أما إذا اقترب من 0 فهو يدل على تنوع كبير، ومن خلال الشكل يظهر أن المكسيك تتقدم في المؤشر ثم ماليزيا أي تنوع صادراتهما، بينما إندونيسيا تجاوز المؤشر 0.5 منذ 2009، في حين النرويج والشيلي تراوح المؤشر بين 0.6 و 0.74.

تسعى الدول عموما والنفطية خصوصا لتقليل درجة الاعتماد على العائدات النفطية وتنوع صادراتها، نلاحظ من الشكل (04) الموالى أن عدد المنتجات المصدرة في الدول ينمو بشكل متوازن، حيث تصدر ماليزيا بين 248 و 257 منتج، تليها المكسيك التي وصلت في سنة 2014 إلى 254 منتجا بينما تناقص عدد المنتجات المصدرة في إندونيسيا، وكان متذبذبا في النرويج، أما الشيلي فشهد عدد منتجاتها المصدرة ارتفاعا ملحوظا من 218 منتج سنة 2002 إلى 235 منتج سنة 2017.

الشكل 04: "عدد المنتجات المصدرة من طرف عينة الدول المدروسة"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات <http://unctadstat.unctad.org>

1.2 ماليزيا

ماليزيا بلد استوائي تقع في قلب جنوب شرق آسيا، يفصل بحر الصين الجنوبي بين ولاية صباح وولاية سراوق الى شمال غرب جزيرة بورنيو، كما تظهر في الخريطة بلون أبيض، تبلغ مساحة ماليزيا المكونة من 13 ولاية واثنين من الاراضي الفيدرالية ما مجموعه 329.758 كم². تمتلك موارد طبيعية متنوعة وموقعا جغرافيا متميزا. كان المطاط، القصدير والمنتجات الغابية قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير. بعد الاحتلال الياباني عام 1942 خضعت ماليزيا للحكم البريطاني حتى نالت الاستقلال عام 1957، وقد انضمت كل من سنغافورة وصباح

وسدادق للاتحاد الفيدرالي عام 1963، ثم استقلت سنغافورة عام 1963. (محمد صادق، 2014، الصفحات 4-5)

نجحت ماليزيا في توفير معدل ادخار مرتفع وثابت، وقامت باستثمارات ضخمة في استغلال الأراضي وبرامج مستمرة للتنمية وتطوير انتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية، الطاقة، الاتصالات والنقل. بعد فترة حامية في الستينات، شرعت ماليزيا في 1973-1974 بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال خفض تكاليف اليد العاملة وتسيير العلاقات بين الموردین. في أواسط الثمانينات، حولت استراتيجيتها الى منتجات أكثر تكنولوجيا عن طريق تحرير هجرة العمال المؤهلين، تكثيف عدد طلبة الجامعات التكنولوجية، بناء علاقات مع جامعات أسترالية وكندية، وأطلقت برامج تنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا. (Gelb, 2010, pp. 15-16).

كما قامت بدءا من 1986 بوضع استراتيجية للتنمية من خلال خطة خمسية عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها، كما قامت بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية، فركزت على:

- مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات وتخفيف القيود.
- إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة والحد منها، من خلال وضع برنامج للخصخصة.
- اتخاذ اجراءات لدعم وتقوية الجهاز المصرفي والمالي، ولزيادة كفاءة وعمق الأسواق المالية.
- وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة.
- اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة صندوق النقد الدولي.

كان تحسين اداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنوع التي انتهجتها ماليزيا. من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للدخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة لإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية.

وفي تقرير التنافسية العالمي الاخير 2017-2018 احتلت ماليزيا المرتبة 23 من بين 137 دولة شملها التقرير، حيث تراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 16 في تطور الأسواق المالية، الى 46 في الاستعداد التكنولوجي. وقدرت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ب 297413 مليون دولار، ينمو بنسبة 4.40%، وحصلته من اجمالي الناتج المحلي العالمي قدرت ب 0.72% (The Global Competitiveness Report 2017-2018).

2.2 إندونيسيا

تظهر إندونيسيا في الخريطة السابقة باللون البني الفاتح، تقع في جنوب شرق آسيا تضم 17508 جزيرة، تعد أول مصدر عالمي للفحم والنيكل، بلد مصدر للذهب والنحاس، وهي من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل،

ثاني منتج للمطاط والقهوة وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40% من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل المواد الأولية (من بينها المحروقات) المراكز الأولى من قائمة المواد المصدرة. تدهور اقتصاد إندونيسيا بشدة في الستينات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، عند سقوط نظام سوكارنو (1945-1967) خلف اقتصادا منهارا (معدل تضخمه السنوي 1000٪)، عائدات التصدير منخفضة، انهيار البنية التحتية، انتاجية في الحد الأدنى و استثمار ضئيلاً). قام النظام الجديد بتبني سياسات اقتصادية تقشفية خفضت معدلات التضخم بسرعة واستقرت العملة وأعيد جدولته الديون الخارجية وتم جذب المساعدات والاستثمارات الخارجية. في حين بدأ الإصلاح السياسي والاقتصادي الفعلي سنة 1997، لترتفع نسبة النمو لحوالي 6% سنة 2000 (خالي، 2018)

حيث قامت بتشجيع الزراعة مقابل الثروة النفطية، وتخفيض التكاليف الداخلية لتشجيع تنويع الصادرات. بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، لتصديره إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية والتي مكنت من إنشاء بنية تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية. تمكنت اندونيسيا من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة. عند تراجع عائدات النفط في الثمانينات، تحولت اندونيسيا من إحلال الواردات لتشجيع الصادرات وتنويعها معتمدة في ذلك على تصنيع المنتجات كثيفة العمالة مستفيدة من الأجور المنخفضة. بخصيص سعر الصرف، قامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالموازاة مع انهيار أسعار النفط. وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما ساهم في الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير. (Gelb, 2010). من جهة أخرى، عمدت اندونيسيا إلى استراتيجية لترقية السياحة، التجارة والاستثمار تحت شعار "الكل معنى"، وهذه أهم المجالات التي ركزت عليها لتعزيز التنويع الاقتصادي: (خالي، 2018)

أ. **تشجيع وتنشيط الصادرات:** في هذا الشأن حددت السياسة التجارية الخارجية لإندونيسيا في مرحلة أولى امتدت بين 2015-2019 أهدافا أهمها: بلوغ متوسط 11.6% نمو سنوي في المنتجات خارج النفط والغاز، بلوغ متوسط الصادرات 3% من الناتج المحلي الخام، تحقيق نسبة 65% كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير. أما من حيث تنويع الأسواق فقط وضعت اندونيسيا استراتيجية مكونة من أربع أسس هي: الحفاظ على أسواقها التجارية من خلال صيانة وتعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة. تحديد فرص التصدير الرئيسية. إنشاء أسواق جديدة عن طريق تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة. تحديد فرص تصدير الخدمات والمنتجات المحتملة وتعزيز وتيسير التصدير والاستيراد لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. كما تدعم هذه الاستراتيجية قطاع الخدمات كقطاع السياحة والمقاولات والبناء. وكذا قطاعات التوزيع واللوجستيك والمالية لتسهيل التجارة والإنتاجية الصناعية.

ب. تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي: راهنت اندونيسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقرارها السياسي، حيث يتوفر الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وتبسيط اجراءات ترخيص الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار لملائمة لقطاع الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير حيث تركز على ثلاث اولويات: هي تطوير البنى التحتية، تعزيز الأمن الطاقوي، تعزيز الأمن الغذائي.

ت. قطاع السياحة: يمثل القطاع 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي كما يوظف 1 من 11 عامل. جذب القطاع 9 ملايين سائح سنة 2014 وحقق 250 مليون دولار عوائد. بينما نجحت ماليزيا في جذب 25 مليون سائح وهو ما تطمح اليه اندونيسيا في أفق 2025، وذلك بتطوير المرافق السياحية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على التأشيرات والترويج لهذه الانجازات عبر القنوات الاعلامية.

وتظهر الأرقام أن السلع المصنعة أكبر نسبة 47%، تليها المواد الغذائية بنسبة 22%، والمحروقات في المرتبة الثالثة بنسبة 19%، الخام والمعادن والمواد الزراعية الخام 6% و 5% على التوالي.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2018 احتلت اندونيسيا المرتبة 36 ضمن 137 دولة، وتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 9 في حجم السوق و 26 في محيط الاقتصاد الكلي، وتأخرت في كل من الصحة والتعليم الابتدائي بترتبة 94 و 96 في كفاءة سوق العمل. بينما كان الناتج المحلي الاجمالي 943550 مليون دولار بنسبة نمو 5.10%. (The Global Competitiveness Report 2017-2018).

3.2 تجربة الشيلي:

نجحت الشيلي كإحدى الدول الغنية بالثروات الطبيعية في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، أصبحت مصدرا أكثر تنوعا وديناميكية للمواد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المواد الأولية والموارد المتنوعة. ولكي تضع تشيلي إطاراً قانونياً ومالياً لسياساتها الاقتصادية فقد أقرت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطاً بالإيرادات الرأسمالية وليس مرتبطاً بالإيرادات الجارية. ومن ثمّ فإنّ مفهوم الفائض الهيكلي يعكس منظوراً مالياً متوسطاً إلى طويل المدى للميزانية الحكومية، يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الإنفاق الحكومي بغض النظر عن تقلّبات الدورات الاقتصادية على المدى القصير. (عبد الرحمان محمد، 2013)

من أهم العناصر الاساسية وراء نجاح التنوع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال" للبنك الدولي.

قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة العمودية الناجحة التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات

والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين.

كما أسست سنة 2005 صندوقا لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطبا قطاعيا متميزا. من جهة أخرى شجعت الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى حيث تم تخصيص منح للطلاب المتفوقين للدراسة بالخارج. ركزت سياسة الشيلي للتنويع على استغلال امكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء، مثل الخدمات. (Gijon-Spalla, 2010, p. 6)

أظهر تقرير التنافسية العلمية لسنة 2018 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الاسواق المالية. قدر الناتج المحلي الإجمالي ب: 245349 مليون دولار وبنسبة نمو 1.60%، وتمثل حصة الفرد منه 13.576 دولار أمريكي. (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

4.2 النرويج:

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمالي من شبه الجزيرة الاسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وتبلغ مساحتها 323802 كلم². ومن الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما أنها كانت وما زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا ومسالما. يمتلك تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات. أما اجتماعيا يتمتع سكانها بمستوى معيشي عال، كما تتوفر العناية الاجتماعية لكل المواطنين.

تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا. وبحلول عام 1986 وإثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الإيرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية. (الجبوري، الكرطي، و ناجي، صفحة 140)

أدار هذا الصندوق إيرادات القطاع النفطي على المدى الطويل، وساعد على تراكم الاصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى، والمتعلقة بالإنفاق في مجال التقاعد والشيوخوخة، نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص. بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي تريليون دولار جاعلة منه الأكبر في العالم. ساهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، ومكنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية. بخلاف الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات انتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة. (القاسم، 2009)

احتلت النرويج الرتبة 11 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2018، المرتبة 1 في محيط الاقتصاد الكلي، 6 في المؤسسات، 8 في التعليم العالي، 9 في تطور الأسواق المالية، 14 في الابتكار. بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي

370.0 مليار دولار وحصة الفرد منه 70,391.6 دولار، ونسبة نمو 0.70%. (The Global Competitiveness Report 2017-2018).
5.2 المكسيك:

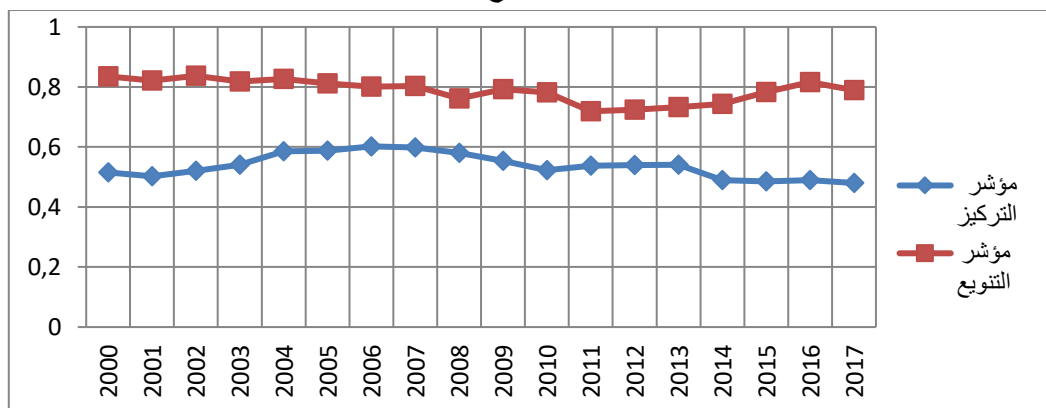
بينت تجربة المكسيك أيضا أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام الى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على انشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم توفير عدة حوافز لتسهيل نفاذ الشركات الى الأسواق. (أحمد آل درويش، 2015)

إن أغلب صادرات المكسيك تتمثل في السلع المصنعة 83%، والمواد الغذائية بنسبة 8% أما المحروقات لا تمثل سوى 5%. كان ترتيبها في تقرير التنافسية 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132، وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق 11. قدر الناتج المحلي الإجمالي ب: 1015874 مليون دولار، وحصة الفرد منه 8.554 دولار، بنسبة نمو 1.93%. (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

3. الاقتصاد الجزائري والتنويع الاقتصادي:

1.3 وضعية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات التنويع والتركيز: يدل مؤشر التركيز على تركيز الصادرات على عدد محدود من السلع في الغالب محروقات ومشتقاتها.

الشكل 05: "مؤشر التركيز والتنويع للجزائر 2000-2017"



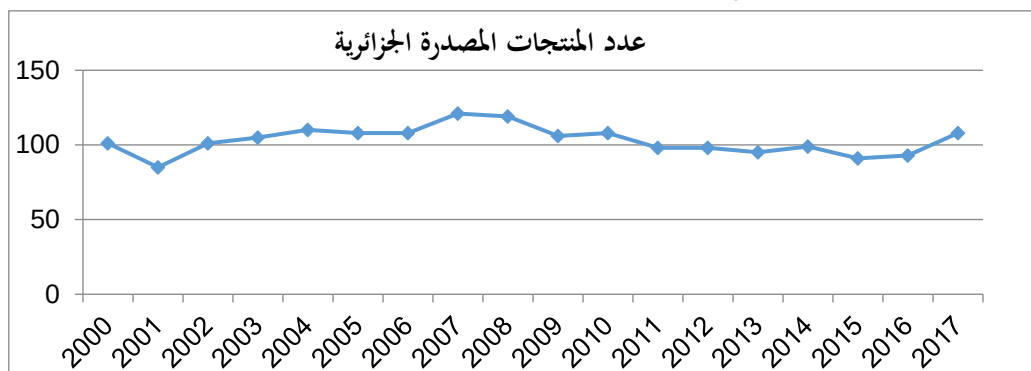
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات <http://unctadstat.unctad.org>

حيث يظهر المؤشر تنويع اقتصاد كل من المغرب ومصر وليبيا على عكس الجزائر التي تعاني من التبعية شبه المطلقة للقطاع النفطي. يظهر الشكل تذبذب قيم المؤشر لكنها رغم ذلك تبقى مرتفعة، حيث كانت أدنى قيمة 0.719 وهي كبيرة بالمقارنة بباقي الدول. وبخصوص التنافسية فقد احتلت الجزائر الرتبة 86 من بين 137 دولة، تأخرت كثيرا في استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث وصلت إلى الرتبة 71 بعدما كانت 11 في تقرير 2015، يقدر

إجمالي الناتج المحلي ب: 160800 مليون دولار، مثلت حصة الفرد منه 3.944 دولار. (The Global Competitiveness Report 2017-2018)

بالنسبة لنمو عدد المنتجات المصدرة من طرف الجزائر يظهره الشكل التالي:

الشكل 06: "نمو عدد المنتجات المصدرة من طرف الجزائر"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات <http://unctadstat.unctad.org>

يظهر الشكل انخفاض عدد المنتجات المصدرة بداية من سنة 2011، بعد أن بلغ 121 منتجا مصدرا سنة 2007، و 85 منتجا سنة 2001. و يبقى عدد المنتجات المصدرة قليل بالمقارنة بمساهمتها الضئيلة التي لا تتعدى 6.87% في إجمالي الصادرات لسنة 2018 حسب احصائيات التجارة الخارجية. (Direction Générale des Douanes, 2018, p. 11)

2.3 استراتيجية الجزائر للتنويع والنمو الاقتصادي: (Le Nouveau Model de Croissance (Synthese), 2016): ومن خلال خيار رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح قوة ناشئة نتيجة للتحويل الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا، يتم طرح ثلاث مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019) تغيير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة.
 - المرحلة الانتقالية (2020-2025): التي ستمتد تحقيق إمكانات الاستدراك للاقتصاد.
 - مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): الوصول لقيمة التوازن.
- بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد، حدد النموذج الجديد للنمو أهدافا للفترة 2020-2030:
- تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
 - ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يتضاعف الى 2.3 مرة).
 - مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، (من 5.3% سنة 2015 الى 10% من PIB آفاق 2030).
 - عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص تنويع الصادرات.
 - تقليص نمو للاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في 2015 إلى 3% في آفاق 2030).
- هناك ثلاثة مبادئ للعمل تشكل المحاور الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف:

أ. القطاعات الديناميكية المطلوبة: على المستوى القطاعي، يهدف التنوع الى تطوير فروع جديدة خارجية، لاستبدال المحروقات والبناء والأشغال العمومية. وسيكون هدف الصناعة خارج المحروقات هو الوصول إلى 10٪ من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030. ويتعين على القطاعات الأخرى أيضاً أن تشهد نمواً متواصلاً كل سنة بمعدل 6.5٪ للفلاحة و7.4٪ لخدمات التجارة.

ب. التطور المطلوب لنظام الاستثمار: لا بد من أن يستهدف الاستثمار الخاص والعمومي تحسين الإنتاجية العامة للعوامل.

ت. الملاءة الخارجية: تشكل الملاءة الخارجية تحدياً كبيراً في السياق الاقتصادي الجديد المدفوع بتسارع النمو والتنوع خارج المحروقات. والذي يساعد في الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات وهو ما يمر عبر: وضع سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وتنمية الطاقة المتجددة، وكذا تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات. وهنا يتوجب على الصادرات الزراعية والصناعية أن تلعب دوراً حيوياً في توفير مصدر بديل للعملاء الأجنبية الناجمة عن القطاع النفطي، وذلك من أجل تمويل التنوع الاقتصادي.

في الأخير، يجب على الاقتصاد الوطني التركيز على أربعة قيود رئيسية: (1) توسيع التحول الهيكلي الإنتاجي (2) تطوير الاقتراض الداخلي (3) الملاءة الخارجية (4) الانتقال الطاقوي الذي سيزيد صادرات الطاقة ويصبح جزءاً من نظام الطاقة العالمي الجديد. وهو ما يستدعي سياسات حازمة والتزاماً سريعاً بالإصلاحات الضرورية.

الخاتمة:

لقد تم التطرق في هذه الدراسة الى مفهوم التنوع الاقتصادي ثم إلى الأسباب التي تدفع الدول الى اللجوء إليه، حيث يعتبر أهمها تفادي الأزمات التي يسببها الاعتماد المفرط على النفط. وفي هذا الإطار اعتمدت الدول المصدرة للنفط سياسات عديدة لتنويع اقتصاداتها حيث نجحت كل من إندونيسيا، ماليزيا، الشيلي، المكسيك والنرويج. فممنها من انتهج سياسة إحلال الواردات لتنويع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقاً، ومنها من تبنت سياسة تشجيع الصادرات لتنويع صادراتها.

من خلال تجارب الدول لتنويع اقتصاداتها نستنتج أن نجاح سياسة الدولة لبناء اقتصاد مستدام، بمعنى التنوع الاقتصادي أو تنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي يعتمد:

- استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.
- تحسين أداء الصادرات مع التركيز على المنتجات التي تمتلك فيها الدولة مزايا نسبية أو محتملة تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
- تشجيع الاستثمار في القطاعي الفلاحي وتوفير الأسمدة لاستصلاح الأراضي وأجهزة الري والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي.

- الاستثمار في البنى التحتية كإنشاء الطرق والمرافق اللازمة كالمطارات والسكك الحديدية والموانئ التي تزيد من فاعلية بيئة الأعمال وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ارساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية وترقية القطاع المالي والمصرفي بما يتلاءم مع متطلبات التمويل الداخلي أو الأجنبي للمشاريع الاستثمارية.
- استغلال الموارد الطبيعية التي تملك فرص تصديرية مثل المعادن والطاقات المتجددة.
- زيادة كفاءة سوق العمل بتكوين المهارات وتدريب اليد العاملة التقنية بالاستعانة ببرامج التبادل بين الجامعات المحلية والأجنبية للخبرات.
- تسطير البرامج التعليمية حتى تتوافق أكثر مع متطلبات سوق العمل المحلي والأجنبي.
- انشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.

قائمة المراجع:

- أحمد آل درويش و. (2015). المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو). ص ١. الدولي (Éd.), إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى .
- الجبوري م. ح.، الكرطي ط. ح. &، ناجي م. التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق . مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد الثالث (10)
- القاسم ف. (2009). النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته (éd.) "الطبعة الأولى .(بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
- خالي أ. (2018). دروس في التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي: دراسة في مقارنة المشروع الاطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في أندونيسيا - (2011-2025) مجلة العلوم القانونية والسياسية . (17)
- عاطف لافي مرزوك ، ع م. (2014). التنويع الاقتصادي :مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و إمكانات تحقيقه في العراق) . ج .الكوفة (Éd.), مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الادارية . 57. p ,
- محمد صادق اسماعيل .(2014). التجربة الماليزية...مهاير محمد..والصحوة الاقتصادية الطبعة الأولى .(القاهرة :العربي للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان محمد ا. (2013, 07 16). كيف تغلبت تشيلي على نقمة الموارد Consulté le 02 sur 27, 2017, ألفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد
- Ali, R., Alwang, J., & B.Siegel, P. (1991). Is Export Diversification The Best Way to Achieve Export Growth and Stability? Washington: The World Bank.
- Ben Hammouda, H., Karingi, S. N., Njuguna, A. E., & Sadni-Jallab, M. (2006, juin). La Diversification, Vers un Nouveau Paradigme pour le Développement

de l'Afrique . commission économique pour l'Afrique: Centre Africain de Politique Commerciale.

- Berthélemy, J.-C. (2005). Commerce International et diversification économique. revue d'economie politique , 115 (5), pp. 591-611.
- Direction Générale des Douanes. (2018). Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie. Algérie : Ministère des Finances.
- Dorguel, S., & Tekce, M. (2011, September). Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries. Topics in Middle Eastern and African Economies , 13.
- E.Wagner, J. (2002). Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of confusion. Regional analysis and Policy JRAP .
- Gelb, A. (2010). Diversification de l'économie des pays riches en ressources Naturelle. le séminaire de Haute niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement. Alger.
- Gijon-Spalla, J. G. (2010). "Will The New Foreign Direct Investment Regime Promote Export Diversification in Algeria? A perspective From Chile's and Malaysia's Successes". The Maghreb Center Journal (1).
- Hvidt, M. (2013). Economic Diversification in GCC countries: Past Record and Future Trends. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. London: The London School of Economics and Political Science "LSE".
- J.F Mejia, J. F. (2011). Export Diversification and Economic Growth An Analysis of Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market. Berlin Heidelberg: Physica-Verlag.
- Kapunda, S. M. (2003). Diversification and poverty eradication in Botswana. journal of african studies , 17 (02), 51.
- (2016). Le Nouveau Model de Croissance (Synthese). Algérie: Ministère des Finances.
- Le Yin Zhang, U. (2000). Workshop on Economic Diversification. Teheran, Islamic Republic of Iran: United Nations.
- Ndjambou, P. (2013, octobre). Diversification économique Territoriale: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions et Perspectives. thèse de doctorat du développement régional . Québec: Université du Québec .
- (2018). The Global Competitiveness Report 2017-2018. Switzerland: World Economic Forum.
- <http://unctadstat.unctad.org>
- <http://alphabetalpha.com/article/detail/92438>